

رئيس مجلس الشعب في المؤتمر البرلماني لدول حوض المتوسط بالاسكندرية يؤكد:

اهتمام برلمانات العالم بقضية القدس ومبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة

الاسكندرية - من سهيلة نظمي:

البرلمانية لمجلس أوروبا، وقد اشارت الورقة المصرية التي قدمها الدكتور محمد عبد اللاه رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب ورئيس المؤتمر الى عدم حصول السلطة الفلسطينية على المخصصات المالية التي وعد بها المانحون الدوليون في مؤتمر واشنطن في اكتوبر ٩٣ والتي تقدر بنحو ٥٧٠ مليون دولار للعام الاول من الحكم الذاتي الفلسطيني، و٢ بليون دولار على مدى خمس سنوات، مؤكدا ان ذلك يعوق جهود السلطة الفلسطينية الوطنية في عمليات بناء البنية الاساسية الفلسطينية. كما اشار الى ان تنامي التيارات الاصولية في جنوب وشرق المتوسط بالإضافة الى الصراعات والتوترات الدينية والطائفية والعرقية داخل وبين بلاد المتوسط تمثل مظاهر اساسية لعدم الاستقرار في المنطقة مؤكدا ان استمرار وجود الاساطيل والقواعد العسكرية الاجنبية في المتوسط رغم انتهاء مبررات وجودها بانتهاء الحرب الباردة امر لا مبرر لوجوده.

واشار الدكتور عبد اللاه من خلال ورقة العمل المصرية الى الجهود المصرية في تحقيق الاستقرار الاقليمي ومنها السعي الى حل الازمة الليبية الغربية حلا سلميا والمبادرة المصرية الداعية الى انشاء منتدى البحر المتوسط والمشاركة في انشاء الية لتجنب المنازعات في القارة الافريقية، ويقوم الرئيس مبارك بدور كبير في هذا الصدد.

واوصت الورقة بضرورة تطبيق مبادئ القانون الدولي بخصوص العلاقات الودية والتعاون والصداقة بين الدول مع ضرورة اجراء مفاوضات لاقرار التدابير الخاصة بتزع السلاح في المنطقة وحثت حكومات المتوسط على اصدار اعلانات متبادلة ومتزامنة بشأن جعل منطقة المتوسط خالية من الاسلحة النووية، كما اوصت بضرورة تمكين الدول غير النووية من الحصول على التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية في اطار نظام الضمانات التابع للوكالة النووية للطاقة الذرية.

ومن جانبه أكد المستشار اسماعيل الجوسقي محافظ الاسكندرية في كلمته التي القاها امام المؤتمر استقرار الاوضاع الامنية بمدينة الاسكندرية. وتوافر الامان والطمينة بها كما انها تزخر بالمشروعات الانتاجية المختلفة. وأشار الى ان المدينة تستوعب حوالي ٤ ملايين مواطن ويرتفع هذا الى ٦ ملايين مما يوضح حالة الامن والاستقرار التي تتمتع بها المدينة وباقي محافظات مصر.

ودعا المشاركون في المؤتمر الى مشاهدة معرض الاسكندرية الذي يضم العديد من المنتجات الصناعية والزراعية المنتجة لاقليم البحر المتوسط حيث انها تضم ٤٠٪ من حجم الانتاج الصناعي على مستوى الجمهورية وبها اكبر ميناء بالجمهورية.

أكد الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس الاتحاد البرلماني الدولي أمس ان امن منطقة البحر المتوسط يتصل مباشرة بامن كل من دول أوروبا وأفريقيا وآسيا وقد عانت هذه المنطقة زمنا طويلا من حالة عدم الاستقرار وظلت مسرحا للاخطار والمشكلات المعقدة ومازالت تعاني ومطالب بضرورة وضع افضل السياسات والاكليات التي تضمن تحقيق الاعتماد المتبادل بين دول المنطقة، كما طالب بضرورة حل مشكلة العلاقة بين الشمال والجنوب مؤكدا ان قضية الاستقرار الاقليمي لدول منطقة البحر المتوسط هي قضية الساعة.

واعلن الدكتور فتحي سرور في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر البرلماني الدولي الثاني للامن وتعاون دول حوض البحر المتوسط، والذي عقد بالاسكندرية - انه ليس امام دول شمال المتوسط اذا كانت جادة في دعم تنمية دول الجنوب إلا ان تراجع مديونية الجنوب وتخفف عبئها، وأكد ان المجتمع الدولي ممثلا في برلماناته ومجالسه النيابية يهتم بقضية القدس ولا يختلف على اهميتها لدى الاديان السماوية الثلاثة، مشيرا الى ضرورة الالتزام بقواعد القانون الدولي التي تؤكد مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الارض بالقوة.

واضاف رئيس الاتحاد البرلماني الدولي ان البرلمان الأوروبي أصدر قرارا في اواخر شهر مايو أكد فيه ان سياسة مصابرة اراض مملوكة للفلسطينيين بالقدس الشرقية يعتبر عقبة حقيقية في تنفيذ عملية السلام وقال ان انضمام جميع دول منطقة البحر المتوسط الى معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية سوف يسهم في تحقيق الاستقرار الاقليمي، مشيرا الى ان الحرب واستخدام اسلحة الدمار الشامل في اطار الدول المتوسطية لن ينحصر تأثيره على جانب دون الاخر بل ان اثاره سوف تمتد الى سائر دول منطقة البحر المتوسط.

وأعلن ان جدول اعمال المؤتمر سوف يتضمن ملامح التعاون السياسي والامني الى جانب التعاون الثقافي والاقتصادي من اجل الاعتماد المتبادل بين دول المنطقة ليكون ركيزة لاستقرارها وامنها.

وطالب «في ختام كلمته» بضرورة النظر في حل المشاكل المتبادلة بين دول حوض المتوسط من خلال النظرة العالمية للامور دون انانية أو نظر للمصالح الذاتية.

شارك في المؤتمر ٢٠ دولة من دول حوض البحر المتوسط واعتذرت سوريا واسرائيل وشارك من خارج المنطقة مراقبو الشعب البرلمانية في الولايات المتحدة الامريكية وروسيا ومجلس تعاون دول حوض البحر الاسود والاتحاد البرلماني العربي والاروبي والجمعية